غيره لانه لم يكن قد تعين امام يؤم القوم فلم تقدم واحد في الصلاة لصاحبه
فقد ما في كلية وتعين للكلاية وتعدد صلوا افرادا قال في الدقايق
أي جماعات بعد جماعات وقد حصر المصلوت عليه صلى الله عليه وسلم
ناذا هم ثلاثون الفا وسئل الملائكة سنون ضعفهم الفا لان مع كل واحد
ملكين وما وقع في الاحياء من انه صلى الله عليه وسلم مات عن عشرين الفا
من الصحابة لم يحفظ القرآن منهم الا ستة اختلف في اثنين منهم قال
الدميري لعله اراد عشرين من اهل بيته والا فقد روى ابو زرعة
العراقي انه مات عن مائة الف واربعة وعشرين الفا كلهم له
صحبة وروى عنه وسمع منه ثم فوقه الى ان قال الدميري
وابن الاستاذ يصلي عليه وهذا شامل لكل من الميت والمصلي فلو
وجد منهما ما يكون احدهما قدم الميت لئلا كطهر ويصلي الحي عليه صلاة
فاقد الطهورين وقوله ما يأتي لعله اختزر به عن عدم خوف فوت الصلاة
بقدم تاتيه هنا و يشترط تقدم ازالة النجاسة كما تقدم في التكفين
بالنجس فلو تعذر طهر كان وقع في حفرة او بئر وتعذر اخراجه
وتغييره بالطهر هنا وفيما يأتي اعم من تغيره بالفساد وان
وافقته على التعبير به في بعض المواضع فشمل الطهر التيمم
وما قاله من عدم الصلاة عليه لفقد الشرط هو المعتمد قال الشيخ
الرملي خلافا لجمع متاخرين ذهبوا الى الصحة زاعمين بان الشرط انما
يعتبر عند القدرة قياسا على صحة صلاة فاقد الطهورين ورد بان
ذلك انما هو لحرمة الوقت الذي حد الشارع طرفيه ولا كذلك ما نحن فيه وان لا
يتقدم الامام عليه فان تقدم عليه بطلت صلاته قال الشيخ ويستثنى التقدم
هنا بالراس لانه لا يكشف حالة كونه هناك ولو في قبر في المحل الذي يدفن فيه
الميت ان علم والا لم يتقدم على شيء من القبر لانهم نزلوه منزلة الامام
في هذه الحالة بل لو صلى على قبر واشتمل بقبور وجب التاخر عن الجميع كما
ذكره الشيخ ابن حجر في شرح العباب وان يبعدها اي البيت والمصلي عليه مكان
واحد مسجد او غيره وان لا يزيد ما بينهما اي الميت والمصلي في مسجد
من فضاء او صحراء على ثلثمائة ذراع تقريبا اي تمام الصلاة ولا يضر الحائل
بينهما بعد التحرم اما عنده فيضر ولا تشترط المحاذاة على المعتمد خلافا
للشارح فانها شرط على ضعيف وقوله حائط احترز به عن الغائب
عن البلد فانه يصلي عليه ولو كان خلف ظهر قال الشيخ ابن قاسم وانظر

لو كان

لو كان الميت على مسافة القصر وكان المصلي شاهده كرامة تكرهها
فهل تكون الصلاة عليه صلاة غائب نظر البعد المسافة ولا نظر لمشاهدة
كرامة تكرهها او يعول عليها او تكون صلاة حاضر نظر للمشاهدة والاقرب
الاول واستقرب م ر الثاني انتهى وانما البهجة تنزيل البيت منزلة
الامام فرع قال الشيخ الرملي اذا كان الميت في محلية مقبرة،
عليه لانتفاء الصلاة عليه كما لو كان بيت الامام والمأموم باب مسجد فان لم
تكن مقبرة وتوبعض الواحها التي يسع خروج الميت منه صحت الصلاة
انتهى قال الشيخ ابن قاسم اوردت عليه اذا لم تكن مقبرة كانت كالمردود بين الامام والمأموم فيجب ان لا تصح الصلاة مع ذلك كما لا يصح
الاقتداء مع ذلك بل قضية ذلك امتناع الصلاة على اهراة عليه
تابوتها فتكلف الوقوف بان من شان الامام الطهر ومن شان
الميت الستر فليتأمل اه انتهى قال شيخنا لكن عبارة الشهاب الرملي
وحواشي الروض نقلا عن ابن العماد وتجوز على ميت في بيت مغلق،
وصندوق مغلق كما تجوز الصلاة عليه بعد الدفن وخالف التقوه بانه
انما امتنع لعدم العلم بالانتقالات والبيت لا يتاتى فيه ذلك ليس له
انتقال ولا حركة انتهى وهو صريحة في صحتها على البيت الذي في محلية
مقبرة لكن الاقرب عدم الصحة وتكره الصلاة على الميت قبل تكفين
أي من غير ستر العورة وما تقدم انه بمنزلة الامام انما هو بالنسبة
للتقدم والتاخر قال شيخنا بل ينبغي ندب الصلاة عليه قبل
التكفين ان خيف خروج نجس منه بعد التكفين بما فيه من الازراء
بالميت فتكفينه ليس بشرط في صحتها اي الصلاة والقول به
ابن بان التكفين شرط للصحة مع اشتراط تقدم غسله فاسد
السبكي كتبه وإن دليل مع ان المعينين السابقين موجودان
فيه فهو كاف عن اشتراط تقدم التكفين والعتيبان هاقوله تنزيلا
لها منزلة الامام والاول انما الميت وهما موجودان في القول باشتراط
تقدم الطهر ويفرق بين تقدم الطهر على الصلاة وعدم اشتراط تقدم
التكفين على الصلاة بان اعتنا الشارع بالطهر اقوى منه بالستر
بدليل جواز تغسيل الحي لا جل الطهر لا التكفين وصحة صلاة العاري
الحاضر عن الستر ولا اعادة عليه كما تقدم بخلاف صلاة الحاضر
من وجوب الاعادة عليه فيما يكفي في اسقاط فرضها أي صلاة الجنازة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)